

# تعزير صوت اللاجئين في التخطيط الذي تضعه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ليزلي غروفز

السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و طرحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ٢٠٠٤ مشروعاً تجريبياً ومشروعاً لدمج قضايا العمر في أربع عشرة دولة، وتشمل المشاريع على:

- تقييم تشاركي مع مجموعات اللاجئين/النازحين من الفتيات والأولاد والنساء من مختلف الأعمار
- ورشات عمل مع الطواقم العاملة والشركاء لدمج النتائج في عملية تخطيط تنظيمية
- استغلال الفرق متعددة الوظائف - والجمع بين البرامج وخدمات المجتمع وطواقم الحماية - لتطبيق السياسات على اللاجئين من النساء والأطفال عبر طريقة عمل تركز على الحقوق والمجتمع

غالباً ما يتم إهمال مسألة التنوع بين جموع اللاجئين والنازحين. وتعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال إستراتيجية شمل قضايا العمر والجنس والتنوع على ضمان تلقي الأشخاص المعنيين للفرص المتساوية للحصول على خدمات مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بغض النظر عن أعمارهم أو جنسهم أو خلفيتهم.

لشؤون اللاجئين لاسيما بين النساء والأطفال، ونقص التنسيق بين طواقم الحماية وخدمات المجتمع والبرامج، وغياب اجراء التحليلات مع الشركاء، ونقص عام في قضية المساواة، فقد تفتتت البرامج ولم يتم تناول قضايا العمر والجنس تناولاً متكاملًا.

عادة ما يتم تهميش النساء والشباب وكبار السن والأقليات في ظروف النزوح، ونادراً ما تسنح لهم فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم تأثيراً مباشراً، الأمر الذي يمكن أن يزيد من مخاطر تعرضهم للأضرار.

ووافقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على ضرورة مناقشة مخاطر الحماية التي تواجه النساء والرجال والفتيات والأولاد مباشرة معهم، ومناقشة الأسباب الكامنة لهذه المخاطر والحلول المقترحة وقدرات مجتمع اللاجئين على مخاطبة هذه القضايا وضمان أن تساعد هذه النقاشات على تشكيل إستراتيجية استجابة المفوضية

وقد تم الوصول إلى ثلاثة تقييمات تم إجرائها لتقييم عمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع اللاجئين والأطفال اللاجئين وخدمات المجتمع التي يقدمها المفوض أن الوكالة لم يتوفر لديها اتصال نظامي ومباشر بشكل كاف مع الأشخاص المعنيين، وذكرت التقييمات تديني مشاركة اللاجئين في برامج المفوضية السامية للأمم المتحدة

أعضاء العنف الجنسي  
والعنف ضد النساء  
بيت مارلين مع نساء  
نازحات في مخيم غارسيلو  
في غرب دارفور



• وعي أكبر بمخاطر الحماية، والعنف المنزلي والاستغلال الجنسي (لاسيما للفتيات المراهقات) وضرورة تحسين مستوى الحماية للمعاقين بدنيا وذهنيا والأقليات وتحسين تدفق المعلومات والاتصالات.

وقد أدركت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

• قيمة التعليم بالعمل، فبدلاً من اعتبار قضايا العمر والجنس والتنوع قضايا «إضافية» أو مجال الاختصاصيين، ركزت طريقة العمل على أصوات الأشخاص المتنوعين مباشرة ووضعتها في منتصف دائرة التخطيط السنوية، واستطاع الموظفون أن يروا بأنفسهم أثر العلاقات القوية للعمر والجنس والتنوع.

• ضرورة استخدام آليات الربط الداخلية وآليات التعزيز المتبادلة في نفس الوقت

• ضرورة الانخراط مع دعم الإدارة العليا، لقد كان الدعم المقدم من المفوض السامي ومن يدونه ضرورياً جداً في الاستجابة السريعة للتقييمات، وتسهيل عملية التدشين وضمانة أن يصبح التقييم التشاركي مع الجماعات المتنوعة مطلباً إجبارياً للتخطيط القطري.

• أهمية الموظفين المتحمسين الملتزمين الماهرين الذين يُقدِّرون أداة التقييم التشاركي كوسيلة لإعادة الاتصال بالأشخاص المعنيين.

• أهمية الشراكات، حيث كانت جهات الدعم المستديمة واهتمام المنظمات غير الحكومية حيوية جداً في الرقابة على العملية وتقديم الدعم المالي والفني.

«تعتبر عملية دمج قضايا العمر والجنس التابعة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين فرصة تاريخية لضمان مكان اللاجئين من النساء والأطفال في عملية اتخاذ القرارات من البداية، فهم الخبراء وهم خير من يعلم بما سينجح أفضل نجاحاً لتحسين حياتهم وحماية حقوقهم، ونحن نشني على مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لاتخاذ هذه الخطوة الجديدة والهامة، ونتطلع إلى رؤية تغيرات حقيقية في حياة اللاجئين من النساء والأطفال في جميع أنحاء العالم»، ديل بوش، مدير برنامج الحماية والمشاركة في لجنة المرأة.

النساء والرجال والفتيات والأولاد بشكل أكثر انتظاماً، وأصبحت فرق الوظائف المتعددة قادرة على وضع أولويات الاستجابات وإيجاد الحلول الملائمة بالتشارك، وذلك من خلال تحليل الأسباب التي تقف وراء مخاطر الحماية التي تواجه الأشخاص المعنيين تحليلاً مشتركاً، بالإضافة إلى تحديد مدى قدراتهم ومهاراتهم.

وفيما يلي بعض من الأمثلة الواقعية للأثر الواقع على ممارسات العمل:

• نظم محسنة للحماية ووضع البرامج بما فيها برامج الحماية والدفاع، حيث تم تعديل معايير التخطيط في كولومبيا لدمج الاختلافات بين العمر والجنس والعوامل الأخرى التي تحدد التنوع، وتم إضافة قضية دمج قضايا العمر والجنس والتنوع إلى أهداف عمل الموظفين في كولومبيا واليونان والهند وسوريا وفنزويلا، وفي كاكوما وكينيا قال اللاجئون من الرجال في تقرير لهم إنهم قد لاحظوا «تغيراً كبيراً» منذ اتخاذ المبادرة، وخاصة فيما يتعلق بقضايا تحسين أمن المخيمات ومتابعة المخاوف الأمنية المبلغ عنها، وفي الإكوادور قدمت مبادرة در الدخل في المجتمع - والتي تم إنشائها نتيجة لعمليات التقييم - للاجئين حساً من التفويض، «يمكننا الآن أن نكسب قوتنا وأن نثبت أننا لا نأخذ من المجتمع فحسب، ولكننا نعطي ونخلق الوظائف، وهذا يساعد على محاربة التمييز».

• تحسين الشراكة والتعاون بين الفرق المختلفة، حيث يعمل شركاء مفوضية اللاجئين في الحكومة الآن على توظيف النساء في الإكوادور لكي يقمن باجراء مقابلات مع طالبات اللجوء ويطلب من الشركاء المنفذين مراعاة دمج قضايا العمر والسن في اقتراحاتهم. أما في سوريا فقد ذكر أحد الشركاء في تقرير أنهم توقفوا عن اتخاذ القرارات للاجئين ولكنهم يتخذونها مع اللاجئين.

• انخراط أكبر مع ذوي الشأن، حيث عقد الموظفون في الهند وزامبيا وبينين اجتماعات أكثر مع النساء وذكروا في تقرير أن النساء تشجعن لتولي أدوار قيادية.

• اتصالات وامتداد محسن، حيث تغيرت مراكز الاستقبال في الهند وسوريا للسماح بوجود خصوصية أكبر للمجموعات المختلفة، و في الهند تم إنشاء مراكز استقبال منفصلة للنساء والأطفال وكبار السن، وقال الأشخاص المعنيون الذين أجريت لقاءات معهم في دول مختلفة إنهم الآن لديهم وعي أفضل بتفويض وسعة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

• إناطة قضية المساواة الخاصة بدمج قضايا العمر والجنس داخل البلاد لممثل البلاد، وهو أكبر منصب في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين داخل البلاد.

وتم تقييم المشروع التجريبي في شهر أبريل ٢٠٠٥ بمساعدة موظفين من لجنة النساء للاجئين من النساء والأطفال والجمعية اليسوعية لخدمات اللاجئين، وأوصوا باستمرار عملية الدمج في ثمانية بلدان تم تقييمها وأن ينتشر انتشاراً واسعاً عبر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وقد تم العمل بموجب توصياتهم، وتم توسيع منهج العمل ليغطي تنوع الخلفية والعمر والجنس، وأصبحت ممارسات التقييم التشاركية السنوية إجبارية، ويجري نقل المسؤولية عن تدشين منهج العمل لكل العمليات القطرية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الأخصائيين الفنيين بالتدرج إلى طاقم عمل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في المكاتب الإقليمية، وسيقوم خمسة وخمسون مفوض سامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وموظفون من ثلاث منظمات غير حكومية، مدربين على العمل كوسطاء، بتدريب موظفين الأقطار الذين سيقومون بدورهم بتسهيل عمل التقييمات التشاركية داخل البلاد، ومتابعة ورشات العمل وتحليل قضايا التنوع والجنس والعمر في العمليات الخاصة ببلادهم.

وبحلول شهر أبريل ٢٠٠٦، أجرت فرق الوظائف المتعددة في اثنين وخمسين دولة - واشتركت معها الحكومة والأمم المتحدة والوكالات الشريكة من المنظمات غير الحكومية في معظم الحالات - عمليات تقييم تشاركية مع مجموعات منفصلة من الذكور والإناث بأعمار تتراوح بين ١٠-١٣ و١٤-١٧ و١٨-٤٠ و فوق الأربعين عاماً، وركزت النقاشات على المخاطر التي تواجه قضايا التعليم والمعيشة والأمن والحماية، ويعزز تحليل النتائج صياغة خطط العمليات القطرية التابعة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ويشمل أعمال محددة الأهداف لحماية حقوق المجموعات التي تعاني من التمييز. وتمكن خدمة «جماعة الممارسين» الالكترونية الموظفين من مناقشة التحديات، ومشاركة الممارسات الجيدة، والحصول على الدعم من الزملاء، ويجري العمل أيضاً على تطوير آلية للمساءلة.

## الأثر

وبالرغم من أن بعض البلدان كانت قد بدأت في العمل على توسيع نطاق قضايا التوعية الجنسانية، إلا أن عدداً كبيراً جداً من الموظفين يتقدمون بتقارير تفيد بأنهم ينظرون الآن في القضايا التي تؤثر على

## التحديات

تشمل مبادرة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدمج قضايا العمر والجنس والتنوع تغيراً تنظيمياً هائلاً، ويجب أن لا تقلل من شأن صعوبات هذا التغيير، ويجري تناول قضايا مثل حقوق الأطفال، وتفويض المرأة، والتعليم، وكسب الرزق، والأمن، والطرق المبنية على الحقوق، وطرق تنمية المجتمع، ولا يجري تناول هذه القضايا بأسلوب دراسات الحالة والنظريات ولكن يتم تناولها بشكل مباشر حيث يحضر الزملاء - غالباً للمرة الأولى - لمناقشة المفاهيم والممارسات في إطار غير هرمي، وعلاوة على هذا، تحاول المبادرة تعزيز العلاقات بين مفوض الأمم السامية المتحدة لشؤون اللاجئين والأشخاص المعنيين وبين مفوض الأمم السامية المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء لمخاطبة طرق العمل المفتتة للمنظمة - في كل من جنيف وفي الميدان - وتحسين مستوى المساءلة والقيادة.

والتحديات الرئيسية هي:

- ضمان توفر الموارد اللازمة لدعم عملية التقييم التشاركي والتي تمتد لخمس أيام ولمساندة طريقة الفريق المتعدد الوظائف - في أحد السياقات

التالية (أ) عندما لا يستطيع الموظفون الوفاء بالاحتياجات الفورية للأعداد اليومية الكبيرة للأشخاص المعنيين، ناهيك عن اكتشاف ما هيه الاحتياجات الإضافية للمجموعات المتنوعة، أو (ب) في حال تم تطبيق سياسة خفض حجم التمويل المتوفر عبر أقسام المفوض السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

• دمج الطريقة في عمل فوري يلي حالات الطوارئ

• التعزيز المنتظم لفهم الموظفين لتعقيدات الأسباب الرئيسية للتمييز، لنقل ممارسات العمل نقلاً مناسباً

• ضمان متابعة وتعزيز عملية التعلم بدون إهدار الموارد النادرة على المزيد من ورشات العمل والتدريب

• مساندة انخراط الشركاء والأشخاص المعنيين من خلال التخطيط التشاركي، والتغذية العكسية، والانخراط المنتظم

لا زالت المبادرة في أيامها الأولى، ولكن من الواضح أنها قربت موظفي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى الأشخاص المعنيين الخاصين بمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وحسنت من فهم الموظفين للقضايا، وقدمت طريقة منهجية ساعدت على وضع أولويات العمل، وعززت التعاون بين الموظفين ومع الشركاء وجعلت قيادة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أكثر عرضة للمساءلة، وهناك حاجة الآن للدعم المستديم من الإدارة العليا، والمناحين، والمنظمات غير الحكومية، وموظفي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لتخطي العوائق العديدة التي تواجه الدمج الراسخ والملتزم والناجح لمبادئ العمر والجنس والتنوع.

ليزلي غروفز، مستشارة تنمية اجتماعية وحقوق الأطفال، وترأست تقييم عملية الدمج التجريبية لقضايا العمر والجنس ووضع مسودة لإطار مساءلة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. البريد

الالكتروني: [lesliegroves@yahoo.com](mailto:lesliegroves@yahoo.com)